فشرطه انه ينبت بنفسه بخلاف ما ينبت منه كبصل وغيرها
مما يأتي ولو انبت ما ينبت بنفسه غالبا او عكسه فالعبرة
بالاصل ولو غرست شجرة حرمية في حل او عكسه اعتبر
منبتها الاصلي ولو نقل حرميه الى الحرم وبنت لم يضمن
او الحلي ترد ها والا ضمن ولو غرس شجرة الحل نواة
حرمية ثبت لها حكم اصلها وكذا كما تولد منه حرمية
ولو في الحل فله حكمها اما اليابس فلا يحرم قطعه والاقلع
لانه مفروز لا ثابت وكذا قطع او قلع شجر او حشيش
لعلف بهيمة ودوابه والحنظل والسنا كالنبع وقال في
المجموع والاصح حل اخذ نبات الحشيش لا النبع تلفا
قطعا لعلف وزاد في النهاية بالقلع ولا يقطع الا بقدر
الحاجة ومنه حرم كاره المجموع قطعه للبيع ممن يعلف به
لانه كطعام البيع الكل لا يجوز بيعه ويحرم ذلك في احد
السنا ونحو ينبع مما يتداوى به ولو للمستقبل
وذكر ابن المقري هذا الدرج في منظومة بقوله
والثالث التحريم والتعليل في صيد واشجار بلى تكلف
ان ثبت فارج او فعد اشكلا عد اشرة قيمة ما نقدما
وقارح شرحها واعلم ان الصيد حرم على المحرم في الحل
والحرم وعلى الحلال ايضا في الحرم واما الاشجار فلا يحرم
على المحرم في غير الحرم واما في الحرم فيحرم مطلقا على
الحلال والمحرم اينما تنبت ضمان الصيد
ما يسب مشيه او تنسب او ضع يد فالاول
كالقتل ونحوه فيضمن المحرم ومن بالحرم الصيد الذي

قتله

قتله او ارضه والثاني هو ما اثر في التلف ولم يحصل فيضمن ما تلف
من الصيد بنحو صياح ووقوع حيوان اصابه سهمه عليه او وقوعه
بشبكة نصبها في الحرم لا نحو اصلاحها الثالث التعدي
بوضع اليد عليه ولو بنحو وديعة فيضمن صيد اتلف حصل له
وهو في يده او ما فيها كان زلق بنحو بطيخ مكره وان كان
معه سابق وقايد لان اليد له وانما يضمن ما تلف
بيده ان كان اخذه لغير مصلحة الصيد فان اخذه لها كما لو اراد
له او خلصه من نحو هرة فمات بيده فلا ضمان ويضمن
الصيد بمثله من النعم الابل والبقر والغنم ويجب ذبحه
ودفعه لفقراء الحرم ولا يجزئ ويضمن جزاؤه بجزاء المثل
فاذا جرح ظبيا نقص نصف قيمته ضمن نصف شاة فيخيرها
او طعاما بقيمته او يصوم بعدد امداده ونتف ريشة
كالجرح والمعتبر في المماثلة النص فان فقد اعتبر بحكم عدلين
ولو كانت عدلتهما ظاهرة وشرط فيهما بعد
الباب وفطانتهما وذكورتهما وحريتهما ويحكم عدلان
بمثل واخران بقيمه او مثل اقرب قدم من حكم بالمثل في الاولى
وفي الثانية وهذا كله فيما لا نقل فيه عن صحابي كما يعلم
اله وصحبه وسلم ولا عن صحابيين او عن عدلين من التابعين
فمن بعدهم من المجتهدين او عن صحابي او مجتهد مع
سكوت الباقين ولا كان ما حكموا به ولا يجوز لغيره
ويجب دفعه لثلاثة فاكثر من فقراء الحرم او مساكينه ولا يكفي
لكل منهم مد بل يجوز دونه وفوقه واما في دم نحو التمتع
اذا مات وعليه صوم فاطعم الولي عنه فيشترط ان يكون
لكل مسكين مد ولا يتتابعان الى ان يكون بالحرم والقاطنون
او ما لم يكن الغرباء حوله ولا يجزئ اعطاؤهم خارج الحرم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)